

Distr.: General
12 April 2005
Arabic
Original: English

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بالإشارة إلى رسالتي المؤرخة ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥ (S/2005/127)، والتي أحلتُ بها، وفقا للفقرة ١ (ج) من المادة ١٣ مكررا ثانيا من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا منذ عام ١٩٩١، ١١ ترشيحا لقضاة مخصصين في الدوائر الابتدائية لتلك المحكمة، وهي ترشيحات وردت من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في غضون فترة الستين يوما المنصوص عليها في الفقرة ١ (ب) من المادة ١٣ مكررا ثانيا من النظام الأساسي.

وأتشرف أيضا بالإشارة إلى الرسالة المؤرخة ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٥ (S/2005/159)، الواردة من رئيس مجلس الأمن، والتي أبلغني فيها بالقرار الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٥١٤٠، بالموافقة على الاقتراح الذي قدمته في رسالتي المؤرخة ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥، بأن يمدد المجلس مهلة قبول ترشيح قضاة مخصصين للتعيين في الدوائر الابتدائية للمحكمة، حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥.

وعملا بالفقرة ١ (ج) من المادة ١٣ مكررا ثانيا من النظام الأساسي للمحكمة، أتشرف بأن أحيل طيه إلى مجلس الأمن ترشيحات القضاة المخصصين في الدوائر الابتدائية البالغ عددها ٢٢ ترشيحا، التي وردت من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة خلال المدة المحددة في الفقرة ١ (ب) من المادة ١٣ مكررا ثانيا من النظام الأساسي للمحكمة، بعد أن مددها مجلس الأمن في القرار الذي اتخذته في جلسته ٥١٤٠. وترد في مرفق هذه الرسالة قائمة أسماء المرشحين* حسب الترتيب الأبجدي، بالإضافة إلى سيرهم الذاتية التي قدمت مع هذه الترشيحات.

* يُعَمَّم المرفق على أعضاء مجلس الأمن فقط.

وأود أن ألفت انتباه مجلس الأمن إلى الفقرة ١ (ج) من المادة ١٣ مكررا ثانيا من النظام الأساسي التي تنص في جزئها ذي الصلة على ما يلي: "يضع مجلس الأمن من الترشيحات التي يتلقاها قائمة لا تقل عن ٥٤ مرشحا، على أن يولي الاعتبار اللازم للتمثيل الكافي للأنظمة القانونية الرئيسية في العالم، وأن يراعي أهمية التوزيع الجغرافي العادل".

وأشيرُ إلى أن عدد المرشحين البالغ ٢٢ مرشحا يقل عن العدد الأدنى الذي تنص عليه الفقرة ١ (ج) من المادة ١٣ مكررا ثانيا من النظام الأساسي للمحكمة، ألا وهو ٥٤ مرشحا. وبالتالي أقترح أن يمدد مجلس الأمن مهلة الترشيح لغاية ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

وفي حالة ما إذا مدد مجلس الأمن المهلة، فإنني سأبلغ الدول الأعضاء، والدول غير الأعضاء، التي تحتفظ ببعثات مراقبة دائمة في مقر الأمم المتحدة، بهذا التمديد.

(توقيع) كوفي ع. عنان